ما زلتُ عاطلة عن العمل

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 14 فبراير 2021

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

تحديداً في 6 ديسمبر 2020 كتبتُ مقالاً بعنوان (أنا عاطلة عن العمل)، أتحدث فيه عن قصة فتاة عاطلة عن العمل، وفي اليوم الذي نشر فيه المقال اتصلت بي إحدى الأخوات من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وكذلك أحد الإخوة من هيئة رسمية أخرى وبعض الأفراد من بعض الجهات الأخرى يستفسرون عن عنوان الفتاة ورقم تليفونها وما إلى ذلك، فلم أبخل بذلك وإنما أرسلت لهم كل تلك المعلومات التي لدي، وكنتُ أعتقد أن أزمة تلك الفتاة سوف تنتهي وسوف يتم توظيفها خلال أيام، ولكن للأسف حتى الآن لم يتم الاتصال بها، فهي مازالت عاطلة عن العمل، والغريب في الموضوع أنه في اليوم الذي نُشر فيه المقال اتصل بي العديد من الشباب من الجنسين ينقلون لي معاناتهم وآلامهم وطموحاتهم ورغبتهم في أن يتم إدارة أزمة البطالة لأنهم فعلاً يشعرون بأنه لا أهمية لهم في الوطن، وأنه لو أتيحت لهم الفرصة لهاجروا من البلاد.

ولقد كتبنا عدة مقالات عن البطالة في البحرين، وقلنا بوضوح إن هذا الملف يحتاج إلى خطة وإدارة متكاملة لهذه الأزمة، فهي ليست مشكلة مؤقتة

وطارئة وإنما هي أزمة تحتاج إلى إدارة منهجية وحلول عملية حتى يتم تصفيرها.

وبالعودة إلى بعض القراءات في الصحف وتصريحات المسؤولين بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية وهيئة تنظيم سوق العمل وكذلك مجلس النواب، إليكم ما وجدتُ من تعارض شديد في التصريحات التي تم إطلاقها خلال عام 2019 وعام 2020، وإليكم بعض النماذج:

1- **في 10 مارس 2019 أشار وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن عدد العاطلين عن العمل الذين سيتفيدون من نظام التعطل يبلغ 4 آلاف فرد. حسنًا، وماذا عن بقية العاطلين ؟**

2- **في 15 إبريل 2019 مصدر من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية يصرح بأن الوزارة قامت بتوظيف 2727 مواطنًا. عدد لا بأس به، ولكن لماذا مازلنا نشتكي من عدد العاطلين ؟**

3- **في 7 يونيو 2019 يصرح رئيس التحقيق البرلماني بأنه يوجد حوالي 5500 عاطل عن العمل مسجلين بوزارة العمل من حاملي الشهادات الجامعية ؟**

4- **في 3 أغسطس 2019 يصرح وكيل وزارة العمل بأن نسبة البطالة انخفضت إلى 3.8٪، وأنه يتم توظيف ما يقدر بحوالي 1800 فرد شهريًا. تصريح جميل ولكن ؟**

5- **في 18 أغسطس 2019 يصرح وزير العمل والتنمية الاجتماعية بأن عدد العاطلين عن العمل يقدر بحوالي 14 ألف عاطل عن العمل. معقول ؟**

6- **في 21 أغسطس 2019 يصرح مصدر مسؤول عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بأنه سيتم توظيف ما يقدر بحوالي 10 آلاف بحريني حتى نهاية هذا العام. إذن هل تم تصفير الرقم ؟**

7- **في 30 أغسطس 2019 يصرح الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل بأن نسبة زيادة توظيف البحرينيين بلغت 30٪. تصريح آخر جميل.**

8- **في 10 نوفمبر 2019 يصرح وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بأنه تم توظيف 10 آلاف باحث عن العمل. تصريح أجمل، ولكن.**

9- **في 24 نوفمبر 2019 كشف تقدير صدر عن الخدمة المدنية بأنه يوجد حوالي 12 ألفًا و219 طلب توظيف أمام الخدمة المدنية.**

10- **في 30 نوفمبر 2019 وافق المجلس النيابي على اقتراح برغبة يوفر حوالي 10 آلاف فرصة عمل. ماذا حديث للمشروع ؟**

11- **في 5 ديسمبر 2019 كشف وزير العمل والتنمية الاجتماعية عن وجود 6 آلاف وظيفة شاغرة في بنك الوظائف بالوزارة. لا أعرف ماذا أقول ؟**

12- **في 1 فبراير 2020 صرح مصدر في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بأنه تم توظيف 9 آلاف بحريني.**

13- **في 16 فبراير 2020 أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية بأن نسبة البطالة في البحرين استقرت عند 4٪ مع نهاية عام 2019، إذ إن معدلات البطالة في البحرين آمنة ومستقرة.**

من الواضح أن هناك الكثير من الأرقام والكثير من التصريحات غير المستقرة في موضوع البطالة، وحتى من جانب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية فهذا المسؤول يطلق هذا الرقم ويأتي المسؤول الآخر يطلق رقم آخر، فلو – مثلاً – تم توظيف 9 آلاف بحريني كما قال مصدر مسؤول بالوزارة في 1 فبراير 2020 فإن هذا يعني أن عدد العاطلين عن العمل قد انخفض، ولكن ما لنا نرى أن الأزمة مازالت قائمة ؟ لذلك نعتقد جازمين بأن هذا الرقم ما هو إلا كلام غير دقيق، وأنه مجرد رقم لن تتحقق منه أي جهة ولا حتى مجلس النواب، وذلك بسبب بسيط، هو أن ليس للنواب أبناء عاطلون عن العمل، فهم لا يشعرون بمعاناة المواطن.

والذي يؤكد ما ذهبنا إليه هو توجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الذي أطلق النسخة الثانية من البرنامج الوطني للتوظيف، والذي يستهدف خلق 25 ألف وظيفة في عام 2021 وتوفير 10 آلاف فرصة تدريبية، فلو كانت عملية التوظيف في نسختها الأولى تسير وفق منهجية علمية وأنها قد نجحت، وأن الأزمة قد انتهت لما كانت هناك أولوية لإطلاق المبادرة الثانية ؟

أيها السادة، كل الدراسات التي قمنا بقراءتها تشير إلى أن البطالة تؤدي بصورة قطعية إلى أضرار وخيمة تصيب الفرد نفسه والمجتمع كذلك، فلا يمكن ان نتغاضى عن الكثير من الجوانب النفسية والاجتماعية التي ترتبط بالبطالة، على اعتبار أن الوظيفة أو الأمن الوظيفي أحد أهم الاحتياجات البشرية في كل النظريات والحقائق سواء في الفكر الغربي أو في التشريع السماوي، فالإنسان يحتاج إلى عمل حتى يتمكن من تحقيق حياته وأولوياته، فلا يمكن أن نتحدث عن التنمية المستدامة، أو عن تحقيق أي طموحات من غير أن يكون الإنسان آمنًا من الناحية الوظيفية، وبالتالي فإن عدم أمان الفرد سينعكس حتمًا على أمان المجتمع وتنميته المستدامة.

ففي دراسة على علاقة الجريمة – مثلاً – بالبطالة أجريت في واحدة من الدول العربية، أشارت الدراسة الى أن مؤشرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمحكمين بسبب السرقة تشير إلى أن (27.1٪) من أفراد العينة عاطلون عن العمل، أما غالبية أفراد العينة هم من ذوي الدخول المتدنية حيث (69.3٪) من السجناء دخولهم الشهرية أقل من 100 دينار، وأكثر من (87.2٪) من أفراد العينة دخولهم أقل من 300 دينار. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بيانات المركز الخاص بالجريمة تشير إلى ارتفاع إسهام العاطلين عن العمل في حركة الجريمة في تلك الدولة العربية خلال عشر سنوات متتالية.

وفي دراسة أخرى حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة، التي صنفت فيها الجرائم إلى نوعين رئيسيين: جرائم تدخل ضمن الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، وجرائم تندرج تحت الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو والإيذاء الجسدي «المضاربة»)، وأكدت نتائج دراستهما وجود علاقة ثابتة ومطردة بين جرائم الاعتداء على الأملاك والبطالة، بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بازدياد نسبة البطالة في المجتمع.

إضافة إلى أن دراسة أجريت على عدد من المدن الأمريكية الكبرى كشفت عن وجود علاقة مقلقة بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة؛ إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 1٪ يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة 6.7٪ وجرائم العنف بنسبة 3.4٪، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4٪. إضافة إلى أنه من خلال استخدام بيانات عن الأقاليم والمناطق الأمريكية وتحليلها، أظهرت دراسة وجود علاقة معنوية بين العاطلين عن العمل من الذكور ممن مؤهلاتهم التعليمية دون الجامعي وجريمة الاعتداء على الأملاك، وخاصة سرقة المنازل والسيارات.

وتؤكد نتائج الدراسات السابقة عن الولايات المتحدة الأمريكية وجود علاقة موجبة ومعنوية بين البطالة لدى الرجال وجريمة الاعتداء على الأملاك على مستوى المناطق في بريطانيا. وتجدر الإشارة إلى أن فئة

الشباب الذين هم أقل حصولاً على دخل ثابت ومشروع يتعرضون أكثر من غيرهم لارتكاب جرائم الاعتداء على الأملاك.

وقد أشار أحد الباحثين إلى أن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع.

وهذا يعني أن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضًا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف، ووفقًا لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأً أو محظورًا في نظرهم؛ لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها، ونحن هنا لا نبرر أي سلوك منحرف أيًّا كان نوعه ونوعيته، إلا أننا نود أن نوجه فقط إلى أن البطالة أزمة تحتاج إلى إدارة لحلها وتصفيرها، وليست مشكلة نضع لها بضع حلول ترقيعية.

عمومًا، فأنا لا أتكلم عن أمور غيبية أو بعيدة عن الأنظار، وإنما اتحدث عن موضوع يهم كل بيت وكل أسرة، فالعاطل يشعر أنه معزول عن المجتمع، وكل أب وأم يشعران بمعاناة ابنهما أو ابنتهما، ويشعرون بالعجز أمام نظراتهم وربما عتابهم لأنهم يعتقدون أن الآباء والأمهات هم المسؤولون عن هذه المعاناة التي يعيشونها.

أرجو من كل مسؤول أن ينظر إلى العاطل عن العمل وكأنه ابنه، ترى ماذا سيفعل لو كان ابنه هو العاطل عن العمل ؟